قـوة الإنسـانيـة
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

AR
CD/19/19
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

# مجلس مندوبي
# الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
8 ديسمبر 2019

## السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية:
## خطة عمل للفترة 2018-2021
## (القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017)

## تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
بالتشاور مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، أكتوبر 2019

## عرض موجز

على الرغم من المخاطر المتزايدة لاستخدام الأسلحة النووية والتحديث المستمر للترسانات النووية، شهد العامان الماضيان تقدما كبيرا نحو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. ومن أهم أوجه التقدم، الدعم المتزايد الذي حظيت به معاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدتها 122 دولة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 7 يوليو 2017.

وساهمت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بشكل كبير في إحراز هذا التقدم نحو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وتعمل الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) على تعزيز مشاركتها في الجهود العالمية المبذولة لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، في إطار القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 الذي اعتمدت بموجبه الحركة خطة عمل طموحة مدتها أربع سنوات بشأن الأسلحة النووية.

وكثفت الحركة حوارها مع الدول والأطراف الأخرى المعنية، وأصدرت منشورات وموارد عبر وسائل الاتصال الاجتماعي عن الموضوع، وأذكت الوعي بآراء الحركة بشأن الأسلحة النووية في الأوساط الإعلامية ولدى عامة الناس وموظفي الجمعيات الوطنية ومتطوعيها.

ويعتمد التنفيذ الكامل للقرار على مواصلة مكونات الحركة بذل الجهود وتعزيزها في الفترة التي تسبق عقد مجلس المندوبين لعام 2021 للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل للفترة 2018-2021 بشأن الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون فيما بينها في إطار تلك الجهود.

## 1) معلومات أساسية

يوجز هذا التقرير أهم التطورات والإنجازات المرتبطة بتنفيذ القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 وخطة العمل المصاحبة للفترة 2018-2021. ويسلط القسم 2ألف الضوء على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف القرار القابلة للقياس على الصعيد الدولي. ويقدم القسم 2باء أمثلة عن أنشطة قامت بها مكونات الحركة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لتنفيذ خطة العمل للفترة 2018-2021.

## 2) التحليل/التقدم المحرز

### ألف) التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

بناء على القرار 1 الصادر عن مجلس المندوبين لعامي 2011 و2013 ومراعاة للتطورات الدولية ذات الصلة، لا سيما اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 يوليو 2017، دعا القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 الدول إلى ما يلي:

(أ) التوقيع بسرعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية أو التصديق عليها أو الانضمام إليها وتنفيذها بأمانة.

(ب) التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات الإقليمية المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية أو الانضمام إليها والوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاهها.

(ج) ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، دعا القرار بشكل خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها إلى اتخاذ خطوات للحد من خطر الاستخدام المقصود أو العرضي للأسلحة النووية بناءً على التزاماتها الحالية.

وتقيم الأقسام التالية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف القرار منذ اعتماده.

## تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها

تشهد معاهدة حظر الأسلحة النووية دعماً متزايداً منذ فتح باب التوقيع عليها في 20 سبتمبر 2017. وحتى تاريخ 17 أكتوبر 2019، وقعت 79 دولة المعاهدة،[1] وصدقت 32 دولة عليها أو انضمت إليها.[2] وأفادت التقارير أن ما بين 10 و20 دولة من الدول التي وقعت المعاهدة قد بدأت إجراءات التصديق الوطنية، بينما أعربت حفنة من الدول عن نيتها توقيع المعاهدة في المستقبل القريب. ومعدل الانضمام إلى المعاهدة، الذي يُقاس بعدد التصديقات الجديدة بمرور الوقت، مماثل لمعدل الانضمام إلى المعاهدات الأخرى التي تنظم استخدام أسلحة الدمار الشامل.[3]

وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عدد كبير من الدول عن دعمه للمعاهدة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي عام 2018، صوتت 126 دولة لصالح قرار الجمعية العامة الذي رحب باعتماد المعاهدة، بينما رحبت أكثر من 40 دولة باعتماد المعاهدة في بياناتها إلى دورة اللجنة التحضيرية لعام 2019 لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام 2020.

وحظيت المعاهدة أيضاً بالتأييد على المستوى الإقليمي. وفي مارس 2018، على سبيل المثال، دعا مؤتمر الدول الأطراف لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) أعضاء الاتحاد الأفريقي إلى توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها. وصدرت بيانات تعبر عن دعم المعاهدة في اجتماعات إقليمية في غيانا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

وفي الوقت نفسه، تواصل عدة دول التعبير عن معارضتها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية. وامتنعت 41 دولة، بما فيها جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية وحلفائها، عن التصويت أو صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018 الذي رحب باعتماد المعاهدة، وعبرت حفنة من الدول عن معارضتها للمعاهدة في البيانات المقدمة إلى دورة اللجنة التحضيرية لعام 2019.

وفي العديد من الدول، شهد موضوع الانضمام إلى المعاهدة معارضة من البرلمان أو من جهة سياسية رسمية أخرى. وفي بعض هذه الدول، ولا سيما فنلندا والنرويج والسويد وسويسرا، بدأت إجراءات تقييم عواقب و/أو جدوى توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها.

## تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذها

في الوقت الحالي، تضم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 191 دولة طرف، منها الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية المعترف بها بصفتها هذه بموجب المعاهدة.[4] ويحضر العديد من الدول الأطراف اجتماعات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا تزال المعاهدة تحظى باعتراف واسع النطاق باعتبارها حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي.

---

[1] حتى تاريخ 17 أكتوبر 2019، كانت الدول التسع والسبعون التالية قد وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية: الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، النمسا، بنغلاديش، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروناي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، السلفادور، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، غيانا، الكرسي الرسولي، هندوراس، إندونيسيا، آيرلندا، جامايكا، كازاخستان، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، بالاو، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سانت لوسيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، سيشيل، جنوب أفريقيا، جمهورية تانزانيا المتحدة، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام وزامبيا.

[2] حتى تاريخ 17 أكتوبر 2019، كانت الاثنان وثلاثون دولة التالية قد صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية أو انضمت إليها: النمسا، بنغلاديش، بوليفيا، جزر كوك (انضمام)، كوستاريكا، كوبا، الاكوادور، السلفادور، غامبيا، غيانا، الكرسي الرسولي، كازاخستان، كيريباس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ملديف، المكسيك، نيوزيلندا، نيكاراغوا، بالاو، فلسطين، بنما، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، جنوب أفريقيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا وفييت نام.

[3] *Nuclear Ban Monitor 2018*, Norwegian People's Aid (October 2018), available at http://banmonitor.org

[4] جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إسرائيل، باكستان وجنوب السودان.

ومع ذلك، لم تتوصل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق في الآراء بشأن التقرير النهائي لدورتي عامي 2018 و2019 للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة المزمع عقده في عام 2020. وعلاوة على ذلك، فشلت الدول الأطراف بشكل عام مؤخراً في إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، وخاصة فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات بنزع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية.

*الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي والحد من المخاطر النووية*

تمشيا مع واجب نزع السلاح النووي الذي تنص عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تُلزم خطة العمل لعام 2010 الدول الحائزة لأسلحة نووية، بجملة أمور منها، "بذل مزيد من الجهود للحد من جميع أنواع الأسلحة النووية والقضاء عليها"، والوفاء بمجموعة من الالتزامات بشأن الحد من المخاطر النووية. ورغم تقليص العدد العالمي المقدّر للرؤوس النووية المنشورة وغير المنشورة من 14934 في عام 2017 إلى 13865 في بداية عام 2019، لا يزال ما يقرب من 2000 سلاح نووي في حالة تأهب قصوى، وتفيد التقارير أن دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار زادت مخزونها من الأسلحة النووية بين عامي 2018 و2019.[5]

وعلاوة على ذلك، يصعب التوفيق بين تعليق الاتفاقات الثنائية بشأن الأسلحة النووية واتفاقات نزع السلاح، والتحديث المستمر للترسانات النووية، وتزايد دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية من جهة، والمادة السادسة وخطة العمل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 من جهة أخرى. وقد تُثير هذه التطورات الشك في مصداقية معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها كصك لنزع السلاح النووي.

**تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعاهدات الإقليمية المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية**

في الوقت الحالي، وقعت 184 دولة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصدقت 168 من هذه الدول عليها. ولم تصدق عليها بعد ثمانية من الدول الأربع والأربعين المطلوب تصديقها حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ (المعروفة باسم دول المرفق 2).[6] ومن المعروف أن دولة واحدة فقط أجرت تجارب للأسلحة النووية في العشرين سنة الماضية، وتم إجراء آخر تجربة في عام 2017.

ومن بين المعاهدات الإقليمية الخمس المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والمعمول بها حاليًا[7] حظيت أربع معاهدات بتوقيع وتصديق جميع دول المناطق التي تطبق فيها. وفيما يتعلق بمعاهدة بليندابا، صدقت جميع الدول الأفريقية عليها أو انضمت إليها، باستثناء 14 دولة[8]، في حين امتنعت دولة واحدة عن توقيعها أو التصديق عليها.[9]

وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018 إلى الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر إقليمي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بحلول نهاية عام 2019. وفي حين أن بعض الدول قد أعربت عن معارضتها للمبادرة، فإنه من المتوقع عقد المؤتمر في نيويورك في نوفمبر 2019.

---

[5] *SIPRI Yearbook 2019*, Stockholm International Peace Research Institute (2019)

[6] لم تصدق الدول التالية المدرجة في الملحق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد على المعاهدة: الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، إيران، إسرائيل، الولايات المتحدة، الهند وباكستان.

[7] هي كالآتي: معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتشمل المعاهدات الأخرى التي تتناول نزع السلاح النووي في بعض المناطق معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدة الفضاء الخارجي واتفاق القمر ومعاهدة قاع البحار؛ ولا تعتبر هذه المناطق مناطق خالية من الأسلحة النووية لأغراض هذا التقرير.

[8] وقعت الدول التالية على معاهدة بليندابا ولكنها لم تصدق عليها بعد: كابو فيردي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، ليبيريا، المغرب، ساو تومي وبرينسيبي، سيراليون، الصومال، السودان وأوغندا.

[9] لم يوقع جنوب السودان على معاهدة بليندابا ولم يصدّق عليها.

## باء) عمل الحركة لتنفيذ القرار 4

منذ عقد مجلس المندوبين لعام 2017، اضطلعت الحركة بدور مهم في الدفع بالحجة الداعية إلى نزع السلاح النووي. وتمشيا مع القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 وخطة العمل المصاحبة له للفترة 2018-2021، ركزت الحركة على إذكاء الوعي بالعواقب الإنسانية والتداعيات المترتبة على الأسلحة النووية واستخدامها من منظور القانون الدولي الإنساني. وركزت الحركة أيضا على حث الدول على ضمان عدم استخدام تلك الأسلحة مرة أخرى، بما في ذلك عن طريق الحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية، والالتزام بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات الدولية الأخرى.

وحافظت اللجنة الدولية على دورها القيادي في هذه المساعي، بما في ذلك عن طريق عرض موقف الحركة في اجتماعات الأمم المتحدة واجتماعات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة وفي المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى. واضطلعت الجمعيات الوطنية بدور نشط وطنيا وإقليميا لاطلاع الدول والأطراف المعنية الأخرى على آراء الحركة وللتأثير على المقررات الصادرة عن النقاشات والسياسات في هذا المجال. وساعدت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في تنسيق جهود الجمعيات الوطنية ودعمها في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال توفير حيز مشترك لتبادل المعلومات والمواد والأنشطة.

وفيما يلي أمثلة للأنشطة التي نُفذت منذ تقديم التقرير عن القرار لعام 2013 وخطة العمل لأربع سنوات إلى مجلس المندوبين لعام 2017.

### فعاليات نظمتها الحركة

عقدت الحركة أربع فعاليات رئيسية منذ عام 2017، عملت فيها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على تعزيز أنشطة الحركة بشأن الأسلحة النووية ودعم عمليات الاتصال والتنسيق المشتركة بين مكوناتها.

*حلقة عمل للجمعيات الوطنية بشأن تنفيذ خطة العمل للفترة 2018-2021*

في 25 و26 أبريل 2018، استضافت اللجنة الدولية مشاركين من 24 جمعية وطنية في جنيف لمناقشة تنفيذ خطة العمل للفترة 2018-2021. وأتاحت حلقة العمل فرصة: لفهم الديناميات والفرص الحالية في مجال نزع السلاح النووي؛ ولتعزيز قدرة الحركة على الترويج لمعاهدة حظر الأسلحة النووية؛ وللتخطيط لكيفية الوفاء بالتزامات الحركة الواردة في خطة العمل للفترة 2018-2021 بمناصرة المعاهدة.

*حلقة عمل إقليمية للجمعيات الوطنية بشأن تنفيذ خطة العمل للفترة 2018-2021*

في 30 و31 أكتوبر 2018، جمعت جمعية الهلال الأحمر القطري واللجنة الدولية مشاركين من الاتحاد الدولي و17 جمعية وطنية في الدوحة، قطر، لمناقشة الاستراتيجيات والموارد اللازمة لمخاطبة السلطات الحكومية في الدول التي تدعم معاهدة حظر الأسلحة النووية سياسياً ولكنها لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد. وحدد المشاركون التحديات الرئيسية في مجالي المناصرة والتواصل وحددوا مجموعة من التدابير الموجهة لعامة الناس وأعضاء البرلمانات والسلطات الحكومية، والتزموا بتنفيذها.

*اجتماع عبر الإنترنت لفريق دعم الحركة المعني بتنفيذ خطة العمل للفترة 2018-2021*

في 5 مارس 2019، عقدت اللجنة الدولية أول اجتماع عبر الإنترنت لفريق دعم الحركة الذي أنشئ بموجب خطة العمل للفترة 2018-2021 للإشراف على تنفيذها. وتضمّن الاجتماع معلومات عالمية وإقليمية ووطنية مُحدّثة قدمتها اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية، منها التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل، ونتائج حملة الإعلام العامة التي نظمتها اللجنة الدولية بشأن الأسلحة النووية، وأبرز الأنشطة التي قامت بها الحركة مؤخراً وتلك التي تُخطط لتنفيذها فيما يتعلق بالأسلحة النووية.

*منتدى عمل الشباب في هيروشيما، اليابان*

جمعت جمعية الصليب الأحمر الياباني والاتحاد الدولي في الفترة من 1 إلى 3 يوليو 2019 في هيروشيما، ممثلين عن شباب من 11 جمعية وطنية. وتعرّف المشاركون، من خلال زيارة المواقع التاريخية والتحدث مع الناجين من القنبلة الذرية (*هيباكوشا*)، على العواقب الإنسانية

الكارثية للأسلحة النووية. ووفر المنتدى أيضًا مجالا لإجراء مناقشة عملية بشأن الأنشطة التي يمكن للمشاركين القيام بها لتحقيق أهداف الحركة في بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية.

*فعاليات أخرى*

نظمت العديد من الجمعيات الوطنية، منها الجمعيات الوطنية في بلجيكا وفرنسا ولبنان ونيوزيلندا والفلبين وصربيا – دورات تدريبية أو غيرها من أنشطة التواصل للتفاعل مع طلاب الجامعات أو الفروع الشبابية أو غيرها من مجموعات الشباب بشأن مسألة الأسلحة النووية. ونظمت بعض الجمعيات الوطنية، منها الجمعيات الوطنية في كندا وإيطاليا والفلبين، دورات تدريبية داخلية لموظفيها و/أو متطوعيها بشأن الأسلحة النووية، بينما نظمت جمعيتان وطنيتان على الأقل، في إسبانيا وبلجيكا، دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين و/أو عناصر القوات المسلحة بشأن القانون الدولي الإنساني والأسلحة النووية. وفي بعض الحالات، أدرجت الجمعيات الوطنية أيضاً مسألة الأسلحة النووية في جداول أعمال اجتماعات اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

**الدبلوماسية الإنسانية**

تابعت اللجنة الدولية والعديد من الجمعيات الوطنية بنشاط أهداف القرار في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة وفي الاجتماعات الثنائية والإقليمية مع الدول، بما في ذلك مع مسؤولين رفيعي المستوى في الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها.

*الانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والحد من المخاطر النووية*

أطلق رئيس اللجنة الدولية نداءً في 23 أبريل 2018 ناشد فيه جميع الدول وقادة العالم ومواطنيه التحرك لمواجهة خطر استخدام الأسلحة النووية الذي لا ينفك يتنامى.[10] ودعا من خلاله الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها إلى اتخاذ تدابير فورية للحد من هذا الخطر والقضاء عليه في نهاية المطاف. وأكدت اللجنة الدولية مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى الحد من المخاطر النووية في البيانات التي ألقتها في دورتي عامي 2018 و2019 للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة المزمع عقده في عام 2020، وفي اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي اجتماعات أخرى، منها اجتماع عقدته الجمعية الصينية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في الصين في عام 2019 مع ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

واتخذت العديد من الجمعيات الوطنية خطوات لتعزيز التدابير الرامية إلى الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية. وفي الفترة التي سبقت عقد قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل يومي 11 و12 يوليو 2018، قدمت تسع جمعيات وطنية، من بلجيكا وكندا وكرواتيا وفرنسا وآيسلندا وهولندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة، رسالة مشتركة إلى رؤساء حكوماتها تدعو فيها، إلى جملة أمور منها، اتخاذ تدابير فورية للتقليل بشكل كبير من أهمية الأسلحة النووية في العقائد العسكرية والأمنية. وعلاوة على ذلك، وفي الفترة التي سبقت عقد دورة اللجنة التحضيرية لعام 2019 لمؤتمر استعراض المعاهدة المزمع عقده في عام 2020، في أبريل ومايو 2019، شجعت العديد من الجمعيات الوطنية، في بلجيكا والدنمارك وألمانيا وآيسلندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة، حكوماتها على مراعاة رسائل الحركة في أعمالها التحضيرية للمؤتمر. وعقد الصليب الأحمر البريطاني أيضاً إحاطة إعلامية لأعضاء الحكومة وجلسة مناقشة للمجتمع المدني قبل عقد اللجنة التحضيرية.

*الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية*

اتخذت اللجنة الدولية ومكونات الحركة الأخرى إجراءات محددة لتعزيز دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ بشكل مبكر في ظل العواقب الإنسانية الكارثية لهذه الأسلحة. وفي 26 سبتمبر 2018، دعا رئيس اللجنة الدولية جميع الدول إلى توقيع المعاهدة والتصديق

[10] "الأسلحة النووية: تجنب كارثة عالمية"، متاح على https://www.icrc.org/ar/document/nuclear-weapons-averting-global-catastrophe

عليها خلال حفل توقيع لمعاهدة حظر الأسلحة النووية عُقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد عبرت اللجنة الدولية عن هذا النداء أيضاً في بياناتها في اجتماعات معاهدة عدم الانتشار وفي اجتماعات اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة.[11]

وروجت اللجنة الدولية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وشجعت على اتباع نهج إنساني في نزع السلاح النووي في الحوارات الثنائية والإقليمية مع الدول، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى سبيل المثال، يسرت اللجنة الدولية مناقشة عن معاهدة حظر الأسلحة النووية في اجتماع المائدة المستديرة الثاني بشأن القانون الدولي الإنساني لجزر المحيط الهادئ في مايو 2019. وفي الشهر نفسه، قدمت اللجنة الدولية وجهات نظرها بشأن هذه المعاهدة في جلسة برلمانية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وفي سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية للدبلوماسيين المقيمين في نيويورك.

ولمساعدة الدول في جهودها المبذولة للانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، أصدرت اللجنة الدولية ملفاً خاصاً بالتوقيع والتصديق؛ وقانوناً نموذجياً؛ ومذكرتين إعلاميتين موجزتين تحللان حظر تقديم المساعدة والالتزامات المتعلقة بالضمانات الواردة في المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت اللجنة الدولية كتيباً يتضمن نص المعاهدة وتصديراً حرره رئيس اللجنة الدولية. وقُدمت هذه الموارد في الاجتماعات المذكورة أعلاه، وفي بعض الحالات، قُدمت للنظر فيها في إطار العمليات البرلمانية أو الحكومية على الصعيد الوطني لتقييم جدوى الانضمام إلى المعاهدة والآثار المترتبة عليه.

وعملاً بقرارات الحركة وخطط عملها، واصلت العديد من الجمعيات الوطنية التفاعل بنشاط مع حكوماتها لتشجيعها على الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونظمت عدة جمعيات وطنية، منها الجمعيات الوطنية في فرنسا وغيانا والنرويج وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة، اجتماعات أو شاركت فيها لتيسير الحوار بشأن الأسلحة النووية بين وزارات الخارجية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى. وعلى سبيل المثال، نظم الصليب الأحمر الإسباني عدة اجتماعات من بينها اجتماع مائدة مستديرة، في أبريل 2018، بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية مع ممثلي وزارة الخارجية الإسبانية والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية. وفي أوائل عام 2019، استضاف الصليب الأحمر النرويجي جلسة استماع علنية بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية موجهة للبرلمانيين وأحزاب الشباب السياسية.

وقدمت بعض الجمعيات الوطنية تقارير إلى البرلمانات الوطنية أو شجعت فيها على توقيع معاهدة حظر الأسلحة النووية و/أو التصديق عليها لأسباب إنسانية. وفي آيسلندا والنرويج والسويد وسويسرا، عرضت الجمعيات الوطنية وجهات نظرها بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية من خلال تقارير قدمتها إلى البرلمانات الوطنية.

### أدوات الاتصال والإعلام

أطلقت اللجنة الدولية في فبراير 2019 حملة إعلامية عامة كبيرة بالتعاون مع الاتحاد الدولي وعدة جمعيات وطنية، لمواصلة إذكاء الوعي بالآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية ولتشجيع الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدات نزع السلاح النووي الأخرى. وتضمنت الحملة بياناً صحفياً عالمياً يؤكد مرة أخرى مخاوف الحركة ومواقفها من الأسلحة النووية، ومقطع فيديو، وفيلمين بالرسوم المتحركة، وموقعاً إلكترونياً مخصصاً. وشاركت 18 جمعية وطنية، من الأرجنتين وأستراليا والنمسا وكندا وفنلندا وفرنسا وآيرلندا وموناكو وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والفلبين وصربيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وتايلند وأوكرانيا، في الجهود المبذولة لنشر تلك الموارد ومواصلة تطويرها. وكان للحملة تأثير كبير، إذ حظيت بتغطية إخبارية في أكثر من 20 بلداً حول العالم.[12] وشمل ذلك إجراء مقابلات صحفية مع ممثلي اللجنة الدولية في الجزائر وآيرلندا وجنوب أفريقيا وسويسرا بالإضافة إلى مقال رأي نشره الأمين العام للصليب الأحمر الآيرلندي. وحصل مقطع الفيديو على جائزة كبرى (Grand Prix) في مهرجان كان ليونز الدولي للإبداع لعام 2019، إذ حظي بأكثر من 83000 مشاهدة كاملة وأثار أكثر من 170000 تفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي، فتجاوز التفاعل المتوقع بهامش كبير.

وبالإضافة إلى الحملة، واصلت اللجنة الدولية والعديد من الجمعيات الوطنية عرض شواغل الحركة الملحة ومواقفها من الأسلحة النووية بانتظام عبر مقالات منشورة على مواقعها الإلكترونية، وصحائف وقائع منشورة، ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، ومقالات

---

[11] "Why States must sign and ratify the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons: A plea for humanity" available at https://www.icrc.org/en/document/icrc-president-why-states-must-sign-ratify-treaty-prohibition-nuclear-weapons-plea-humanity.

[12] من تلك البلدان الجزائر والأرجنتين وبلجيكا والبرازيل وكندا وشيلي وكولومبيا وفرنسا والهند وإيران وآيرلندا والأردن والمكسيك وهولندا وباكستان والفلبين والبرتغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا وطاجيكستان وتايلند.

رأي، ونشرات إخبارية داخلية وخارجية. ونشرت جمعيات وطنية من بينها الجمعيات الوطنية في آيسلندا والنرويج والسويد وسويسرا، مقالات رأي تحث الدول على توقيع المعاهدة والتصديق عليها.

**تعهدات والتزامات**

أبدى ممثلون عن ثماني جمعيات وطنية، من أستراليا وفرنسا وغانا والعراق وماليزيا وهولندا والنرويج وقطر، في حلقة عمل الجمعيات الوطنية المعقودة في جنيف يومي 25 و26 أبريل 2018، استعدادهم لتكثيف جهودهم لتنفيذ خطة العمل للفترة 2018 -2021 في مناطقهم. وعلاوة على ذلك، وفي حلقة عمل الجمعيات الوطنية المعقودة في قطر يومي 30 و31 أكتوبر 2018، أكّد ممثلون عن 14 جمعية وطنية أخرى، من أفغانستان والجزائر وأذربيجان وإثيوبيا وجورجيا وإيران والأردن والكويت وقيرغيزستان ولبنان وجنوب السودان وطاجيكستان وتركمانستان واليمن، من جديد في بيان الدوحة التزامهم بتكثيف العمل على تنفيذ خطة العمل للفترة 2018 -2021.

## 3) الاستنتاجات والتوصيات

مثّل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 يوليو 2017 إنجازاً كبيراً واستجابة مناسبة لنداء الحركة لعام 2011 الموجه إلى جميع الدول من أجل "مواصلة المفاوضات بحسن نية، والسعي بعزم وبدون إبطاء إلى إنهاء تلك المفاوضات الرامية إلى حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها بشكل تام من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً، بناء على الالتزامات والواجبات الدولية القائمة". وفي الواقع، فإن حظر الأسلحة النووية يشكل خطوة أساسية نحو القضاء عليها.

ويعتمد نجاح معاهدة حظر الأسلحة النووية على تحقيق أوسع انضمام ممكن إليها. ويوفر القرار 4 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2017 وخطة العمل المصاحبة له للفترة 2018-2021، أساساً قوياً للجهود التي تبذلها الحركة من أجل ضمان دخول المعاهدة حيز النفاذ بسرعة وتحقيق العالمية بعد ذلك.

وتلزم خطة العمل للفترة 2018-2021 أيضاً مكونات الحركة بمواصلة حث الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها على الوفاء بواجباتها والتزاماتها الطويلة الأمد بشأن نزع السلاح النووي، وفي الوقت نفسه، باتخاذ تدابير للحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية. ويتيح مؤتمر استعراض المعاهدة المزمع عقده في عام 2020 فرصة حاسمة للدول للوفاء بتلك الالتزامات.

ويعتمد التنفيذ الكامل للقرار على مواصلة بذل مكونات الحركة لجهودها وتعزيزها في الفترة التي تسبق عقد مجلس المندوبين لعام 2021 للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل للفترة 2018-2021 بشأن الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون فيما بينها في إطار تلك الجهود.